رابطة الإقتصاديين الإستقلاليين

مشروع عادي في ظرفية استثنائية

قانون المالية لسنة 2019

أكتوبر 2018

الأولويات المعلنة

- السياسات الاجتماعية: التعليم – الصحة – التشغيل – برامج الدعم و الحماية الاجتماعية – الحوار الاجتماعي
- مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية و الاستراتيجيات القطاعية و دعم الاستثمار و المقاولة
- مواصلة الإصلاحات المؤسساتية و الهيكلية الكبرى
- الحفاض على التوازنات الماكرو اقتصادية

مشروع عادي في ظرفية خاصة

1. فراضيات متجاوزة
2. أهداف غير طموحة
3. تفاعل سلبي مع التطور المقلق للاقتصاد الوطني
4. تجاهل لمعاناة المواطنين و المقاولات
5. تهديد معلَن للتوازنات الماكرو اقتصادية

1. فراضيات متجاوزة

- معدل سعر النفط المفترض:$72 و المرتقب: بين 78 و 80 $
- سعر الغازالمفترض:$560 والمرتقب دوليا 635 $
- انتاج 70 مليون قنطار حبوب أي أقل من 70% من محصول الموسم الأخير

2. أهداف غير طموحة

نسبة النمو المحددة لسنة 2019 :3,2%

القطاع الفلاحي: -1,5% , معدل 2007-2012: 8%

الغير الفلاحي: 3,8% سنة 2019؛ معدل 2007-2012: 4%

- ❑ نسبة 3,2% هي أقل من:
  - ✓ معدل 2007-2012: 4,4%
  - ✓ نسبة النمو المرتقب لسنة 2018: 3,5 % و4,1% سنة 2017
  - ✓ معدل النمو في العالم : 3,7 %
  - ✓ معدل الدول النامية: 4,7 %

2. أهداف غير طموحة

- استعمال غير ناجع لأداة الميزانية لتنشيط الاقتصاد الوطني علما أن مصاريف المالية تساوي:

  - ✓ 40 % من ن.د.خ.
  - ✓ 50 % من الاستثمار الوطني الاجمالي
  - ✓ حوالى 20 % من الاجراء المصرح بهم و 25 % من كتلة الأجور

3. تفاعل سلبي مع التطور المقلق للاقتصاد الوطني؟

❑ استمرار تراجع الاستثمار

- ✓ معدل 2007– 2012: 35،5 % من ن د خ
- ✓ معدل 2013 -2018: 32,6 % من ن د خ
- ✓ توقع سنة 2019: 32,5 % من ن د خ

❑ ارتفاع إفلاس المقاولات

- ✓ دراسة CRI جهة الدار البيضاء: تراجع نسبة انشاء المقاولات من 11% سنة 2007 الى 8% 2015
- ✓ 64000 مقاولة مسجلة في 12سنة 2003-2015 ، يبقى منها 6% فقط بعد 10 سنوات و5% من المتبقين استفادوا من برامج الدعم العمومي
- ✓ 40% من المقاولات الهالكة: سببها التمويل (نفس النسبة Inforisk)
- ✓ انحصار الإجراءات المتعلقة بآجال الأداء على القطاع العام

3. تفاعل سلبي مع التطور المقلق للاقتصاد الوطني؟

تفشي البطالة

- ❑ **معدل فرص الشغل المحدثة بين :**
- ✓ 2007 و 2011: 135000 منصب سنويا
- ✓ 2012 و 2017: 39000 منصب سنويا
- ❑ **عدد العاطلين المعلنين: 1,25 مليون – (31 سنة لتشغيل عدد العاطلين)**
- ❑ **عدد الوافدين على سوق الشغل سنويا: 250000**
- ❑ **كيف يتم تنفيد البرنامج الحكومي الهادف لإحداث 1,2 مليون منصب شغل من 2017 الى 2021؟**

4. تجاهل لمعاناة المواطنين و المقاولات

- تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وتفقير الطبقة الوسطى من خلال:
  - ✓ تجميد للأجور منذ سنة 2013 مع نسبة تضخم 12 % في نفس الفترة
  - ✓ ارتفاع مصارف أسر الطبقة المتوسطة بما يفوق 20 % (السكن و التعليم و الصحة و التنقل و الترفيه...)

4. تجاهل لمعاناة المواطنين و المقاولات

❑ تكريس الفوارق الاجتماعية

- ✓ اعلانات عامة على تقوية ميزانيات البرامج الاجتماعية دون تحسين الحكامة و الاستهداف (السجل الموحد) و تيسير الولوج (تيسير موقف من منذ 2015)
- ✓ تقليص المساهمة الجبائية على الدخل للميسورين (الكراء) و ارتفاع مساهمة دوي الدخل المحدود
- ✓ المس بإعفاء الضرائب على السكن الرئيسي و هو يشكل ادخار العمر للطبقة المتوسطة
- ✓ تعتر الحوار الاجتماعي

4. تجاهل لمعاناة المواطنين و المقاولات

❑ تكريس الفوارق المجالية

- ✓ 2,3 % فقط من نفقات الميزانية العامة مخصصة للجهات و 9,1 % للجماعات – أين الجهوية المتقدمة و اللاتمركز؟
- ✓ التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية و نوعيتها لا تعير الأهمية الكافية لإدماج المناطق الهشة -خاصة الشريط الحدودي و المناطق الجبلية - في مسار التنمية . على سبيل المثال، التوزيع الجهوي لمشاريع المؤسسات العمومية

- : المعدل الوطني: 3000 درهم للفرد
- جهة الدار البيضاء سطات: 5200 د هم
- الرباط سلا القنيطرة: 3200
- فاس مكناس: 1100
- درعة تافيلالت: 1500

5. تهديد معلَن للتوازنات الماكرو اقتصادية

❑ عجز ميزان الادءات

- ✓ الميزان التجاري للسلع و الخدمات يتسم بعجز بنيوي بحوالي 10 % من ن.د.خ.
- ✓ ركود تحويلات مغاربة العالم (49,8 مليار درهم بين نهاية شتنبر 2017 و 2018)
- ✓ تراجع الاستثمارات الخارجية ب 3,2 %
- ✓ عجز متصاعد في المبادلات الخارجية وتراجع احتياطي العملة الصعبة : 5 أشهر من الواردات عوض 6 سابقا

5. تهديد معلَن للتوازنات الماكرو اقتصادية

❑ عجز الميزانية

العجز المبرمج لسنة 2019: 3,7 % من ن.د.خ.، علما أن:

- ✓ العجز المرتقب لسنة 2018 يقدر ب 3,8 % ن د خ ِعوض 3% مُبرمجة سابقا
- ✓ نسبة النمو بالدرهم الجاري: حوالي 5 %
- ✓ نسبة ارتفاع المداخل العامة: 6,4 %
- ✓ نسبة ارتفاع المصاريف العامة: 8,1 %
- ✓ تمويل مُحتَمل 17 مليار فيها 12 مليار تعاقد بين الدولة والمؤسسات والقطاع الخاص!!! + مشكل آليات و قوانين

5. تهديد معلَن للتوازنات الماكرو اقتصادية

- ارتفاع المديونية

✓ من 50,4 % من ن.د.خ. كمعدل لفترة 2007-2012

✓ الى 65,1 % من ن.د.خ. - سنة 2017

✓ الى 65,4 % من ن.د.خ. - سنة 2018

✓ الى 65,7 % من ن.د.خ. - مشروع قانون المالية لسنة 2019

✓ الى حواي 67% سنة 2021....

5. تهديد معلَن للتوازنات الماكرو اقتصادية

❑ تراجع التنقيط الدولي للاقتصاد الوطني

✓ التنقيط الحالي (S&P): Investment Grade / BBB-

و Mooodys de BA-

✓ الآفاق المعلنة: من مستقر الى سلبي معناه:

- تراجع الثقة في الاقتصاد الوطني و ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي
- انخفاض محتمل في الاستثمارات الخارجية
- خطر التنازل على جزء من السيادة الاقتصادية لصالح المؤسسات المالية الدولية

الخاتمة

مشروع قانون مالية 2019 اعتراف ضمني لعدم قدرة الحكومة على احترام التزامات برنامجها و التجاوب مع تطلعات المغاربة:

- تراجع نسب النمو المحققة تبعدنا عن الهدف المعلن و هو 4,5 الى 5 % كمعدل لفترة 2017-2021
- تفاقم المديونية الى 67 % من ن.د.خ. يفوق ب 100 مليار درهم هدف البرنامج الحكومي لسنة 2021 (60% مة ن د خ)
- استحالة تحقيق 1,2 مليون منصب شغل في أفق 2021 نضرا لنسب النمو المحققة و المبرمجة و عدد مناصب الشغل المحدثة الى حد الآن

رابطة الإقتصاديين الإستقلاليين

اشكركم على التتبع

عبد اللطيف معزوز

أكتوبر 2018